تقرير رقابة مالية على بلدية بوفيشة
تصرف سنة 2015

1- تقديم البلدية

الولاية والموقع الجغرافي	الشريط الساحلي- ولاية سوسة
الإحداث	الأمر عدد 171 مؤرّخ في 25 أفريل 1966
عدد السكان (سنة 2014)	9.931 ساكنا
المساحة	3.400 هكتار
عدد المؤسسات	1.305
الأعوان	17 عونا إداريا وفنيا و 64 عاملا
عدد الدوائر البلدية	دائرة بلدية –ياسمين الحمامات
التسيير	نيابة خصوصية تتركب من 8 أعضاء ويرأسها معتمد بوفيشة تبعا للأمر الأمر عدد 778 لسنة 2011 المؤرخ في 25 جوان 2011
هيكلة عامة للإدارة	كتابة عامة ملحق بها مصلحة للشؤون الإداريّة والماليّة ومصلحة فنية
معدل الموارد السنوية (2013-2015)	3.411 أ.د
معدل النفقات السنوية (2013-2015)	2.500 أ.د

2- طبيعة المهمة

في إطار تنفيذ الاتفاقية المبرمة بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لتمويل برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية تولت الدائرة النظر في الوضعية المالية للبلدية بعنوان سنة 2015 للتأكد من إحكام إعداد الحساب المالي ومن صحة ومصداقيّة البيانات المضمنة به.كما اهتمت الدائرة بمجهود البلدية من أجل تعبئة الموارد المتاحة لها وتأدية نفقاتها في كنف الشرعية.

3- إجراءات إعداد الميزانية وختم الحسابات

تم إعداد ميزانية البلدية لسنة 2015 طبقا لمقتضيات مجلة الجباية المحلية ومجلة المحاسبة العمومية والقانون عدد 35 لسنة 1975 المؤرخ في 14 ماي 1975 المتعلق بالقانون الأساسي لميزانية الجماعات المحلية وقرار وزير الداخلية والتنمية المحلية ووزير المالية المؤرخ في 31 مارس 2008 المتعلق بضبط وصيغة وتبويب ميزانيات الجماعات المحلية. إلا أنه لم يتم التداول في شأنها نظرا للشغور الحاصل نتيجة إستقالة كافة أعضاء النيابة الخصوصية من مهامهم. وتولت سلطة الإشراف المصادقة على هذه الميزانية بتاريخ 1 جانفي 2015. وتولت سلطة الإشراف المصادقة على هذه الميزانية بتاريخ 1 جانفي 2015.

كما تم الختم النهائي لميزانية سنة 2015 والتداول في شأنها ضمن جلسة الدورة العادية الثانية المؤرخة في 25 ماي 2016 وتمت مصادقة سلطة الإشراف عليه بتاريخ 14 جوان 2016.

وتولى أمين المال الجهوي بتاريخ 26 أفريل 2016 التأشير على العمليات الحسابية قبضا وصرفا المنجزة من قبل المحاسب العمومي شهادة منه في مطابقتها لسجلاته.كما تولت سلطة الإشراف إقرار الحساب المالي للبلدية لسنة 2015 بتاريخ 14 جوان 2016ـ وتقديم الحساب المالي لسنة 2015 والوثائق المدعمة له لدائرة المحاسبات بتاريخ 8 أوت 2016.

4- خلاصة أعمال التدقيق المالي

فيما عدا المبالغ المتعلقة ببقايا الإستخلاص وباعتبار ما انتهت إليه أعمال الرقابة فإنه يمكن التأكيد على أن عمليات القبض والصرف المنجزة بعنوان السنة المالية 2015 لا تشوبها إخلالات جوهرية من شأنها أن تمس بمصداقية البيانات المضمنة بالحساب المالي للبلدية.

ملخص الحساب المالي لسنة 2015

1- الموارد

			31-12-2015	31-12-2014	31-12-2013
العنوان الأول			1931.897,616	1939.036,350	1664.361,093
1 المداخيل الجبائية الإعتيادية	1	المعاليم على العقارات و الأنشطة	1063.030,288	912.073,631	836.724,666
	2	مداخيل اشغال الملك العمومي البلدي و الإستلزام	125.534,775	144.267,008	115.985,900
	3	معاليم الموجبات و الرخص الادارية و الخدمات	237.947,464	343.498,990	135.205,517

		المداخيل الجبائية الاعتيادية الاخرى	4	14.820,000	40.309,000	50.337,500
	مجموع المداخيل الجبائية الإعتيادية			1441.332,527	1440.168,629	1138.668,463
2	المداخيل غير الجبائية الاعتيادية	مداخيل أملاك البلدية الاعتيادية	5	68.101,600	33.540,808	24.005,183
		المداخيل المالية الاعتيادية	6	422.463,489	465.326,913	501.687,427
	مجموع المداخيل غير الجبائية الاعتيادية			490.565,089	498.867,721	525.692,610
	العنوان الثاني			1563.097,780	1865.162,750	1270.498,427
3	الموارد الذاتية المخصصة للتنمية	منح التجهيز	7	180.569,054	485.890,054	40.940,054
		مدخرات وموارد مختلفة	8	475.715,038	557.856,709	768.337,426
	مجموع الموارد الذاتية المخصصة للتنمية			656.284,092	1043.746,763	772.425,480
4	موارد الاقتراض	موارد الاقتراض الداخلي	9	432.691,790	364.508,878	37.671,098
	مجموع موارد الاقتراض			432.691,790	364.508,878	37.671,098
5	موارد الاعتمادات المحالة	الموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة	12	474.121,898	456.907,109	460.401,849
	مجموع موارد الاعتمادات المحالة			474.121,898	456.907,109	460.401,849
	المجموع العام			3494.995,396	3804.199,100	2934.859,520

2- المصاريف

			31-12-2015	*31-12-2014*	*31-12-2013*
	العنوان الأول		1853.628,052	1750.622,950	1537.628,166
1		التأجير العمومي	1007.540,406	898.254,130	833.614,851
2		وسائل المصالح	693.616,910	675.100,447	600.558,708
3		التدخل العمومي	74.855,465	72.239,500	58.175,556
4		نفقات التصرف الطارئة وغير الموزعة	0,000	0,000	0,000
5		فوائد الدين المحلي	39.456,454	105.028,873	45.279,051
	العنوان الثاني		1641.367,344	1865.162,750	1315.457,288

6	الإستثمارات المباشرة	**642.771,469**	852.294,690	86.459,937
8	نفقات التنمية الطارئة و غير الموزعة	**0,000**	0,000	0,000
10	تسديدأصل الدين	**222.422,384**	78.269,602	235.412,367
11	النفقات المسددة من الإعتمادات المحالة	**111.257,080**	85.285,211	80.994,740
المجموع العام		**3494.995,396**	3804.199,100	2934.859,520

تحليل موارد بلدية بوفيشة ونفقاتها

1. النتائج العامة لتنفيذ الميزانية لسنة 2015

بلغ مجموع موارد ميزانية البلدية لسنة 2015 ما قيمته 3.494 أ.د ورغم تطور الموارد الذاتية للبلدية خاصة فيما يتعلق بالمداخيل الجبائية ومداخيل الأملاك البلدية الإعتيادية فان النتيجة العامة لتنفيذ الميزانية سجلت تراجعا بنسبة حوالي 9% مقارنة بإنجازات سنة 2014.

وأسفر تنفيذ ميزانية بلدية بوفيشة بعنوان تصرف سنة 2015 عن فائض جملي في المقابيض على المصاريف قدره 703,035 أ.د تم تحويله إلى المال الإحتياطي في حدود 340 أ.د أما الباقي الذي يمثل الفوائض المنقولة من سنة إلى أخرى بعنوان المشاريع الممولة بواسطة الإعتمادات المحالة وقيمته 362 أ.د فقد تم تحويله إلى الحساب الإنتقالي.

التبويب	نتائج سنة 2015 (بالدينار)			معدل النمو السنوي الفترة 2013- 2015 (%)		
	مقابيض	مصاريف	فوائض	مقابيض	مصاريف	فوائض
ع 1	1931.897.616	1815.469,235	38.158,817	8	8,6	31,6-
ع 2	1563.097,780	976.490,933	664.876,471	11	55,7	14,4-
المجموع	3494.995,396	2791.960,168	703.035,228	9	20	-16
	م.إنتقالي :	362.824,818	م.إنتقالي :			م.إنتقالي : -2,2
	م.احتياطي:	340.210.410	م.احتياطي:			م.إحتياطي: -97,6
	المصدر: الحساب المالي			المصدر: تحاليل الدائرة		

ولوحظ عدم مسايرة تطور الموارد لنسق نمو النفقات خلال الفترة 2013-2015 حيث ارتفعت نفقات الميزانية بمعدل سنوي بلغ حوالي 20 % في حين لم تتطور الموارد سوى بمعدل 9% .

2. **موارد الميزانية**

1- **موارد العنوان الأول**

بلغت موارد العنوان الأوّل للبلدية خلال سنة 2015 ما جملته 1,931 أ.د. وهي تتكوّن بالأساس من المداخيل الجبائية الاعتيادية التي تمثّل نسبة 75 % ومن المداخيل غير الجبائية الاعتيادية بنسبة 25 %.

وبخصوص هيكلة المداخيل الجبائية الاعتيادية، اتضح أن هذه المداخيل تتأتى أساسا من المعاليم الموظّفة على العقارات والأنشطة التي بلغت 1.063 أ.د سنة 2015 وكذلك المعاليم على الموجبات والرخص الإدارية وإسداء خدمات التي مكنت من توفير مبلغ 237 أ.د ولم تتجاوز مداخيل معاليم إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية والمداخيل الجبائية الاعتيادية الأخرى مبلغ 139 أ.د .

ويمثّل " المعلوم على النزل " أهم مورد بالنسبة إلى البلدية حيث تم في سنة 2015 تحصيل مبلغ 746 أ.د أي ما يمثّل حوالي 52 % من جملة المداخيل الجبائية الإعتيادية وذلك إلى جانب المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية حيث تم خلال سنة 2015 تحصيل مبلغ 206 أ.د أي نسبة 14 % من جملة المداخيل الجبائية الاعتيادية.

أمّا فيما يتعلق بمداخيل المعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي غير المبنية، فلوحظ محدودية الموارد التي تم تحصيلها بهذا العنوان حيث لم تتجاوز على التوالي 38 أ.د و 29 أ.د أي ما يمثّل تباعا 2,7 % و 2 % من المداخيل الجبائية الإعتيادية.

وفيما يتعلّق بالمداخيل غير الجبائية الاعتيادية فقد بلغت في سنة 2015 ما قيمته 490 أ.د تتوزّع بين"المداخيل المالية الاعتيادية" المتأتّية أساسا من المناب من المال المشترك للجماعات المحلية و"مداخيل الملك البلدي".

فبخصوص موارد البلدية بعنوان المناب من المال المشترك فقد بلغت 384 أ.د أي ما يمثل نسبة 78 % من جملة المقابيض المنجزة بعنوان المداخيل غير الجبائية الإعتيادية.

في حين ناهزت مداخيل الملك البلدي في سنة 2015 ما قيمته 68 أ.د إستأثرت منها مداخيل معينات كراء العقارات المعدة للنشاط التجاري والمهني بنسبة 94 %.

2- موارد العنوان الثاني:

بلغت جملة مقابيض العنوان الثاني 1.563 أ.د سنة 2015 وتتوزع مقابيض العنوان الثاني بين الموارد الذاتية للبلدية والمخصّصة للتنمية بنسبة 42 % وموارد الاقتراض بنسبة 28 % والموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة بنسبة 30 %.

وتتأتى الموارد الذاتية للبلدية والمخصّصة للتنمية أساسا من مبالغ الفوائض غير المستعملة من العنوان الأول وذلك بنسبة 72 % والمنح المسندة من قبل صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية بنسبة 27,5 % إضافة إلى المنح والمساهمات الداخلية الأخرى.

وفيما يتعلق بموارد الاقتراض فهي تنحصر في موارد الإقتراض الداخلي وتتأتى من القروض المسندة من قبل صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية.

3. **مصاريف الميزانية**

بلغت نفقات العنوان الأول 1815 أ.د سنة 2015 مثلت نفقات التأجير العمومي ووسائل المصالح نسبة 94 % من مجموع نفقات هذا العنوان.
ويذكر أن نفقات التأجير تطورت خلال الفترة 2013-2015 بمعدل سنوي في حدود 10 % مقابل تطور نفقات وسائل المصالح بمعدل 7,5 % سنويا.

أما نفقات العنوان الثاني المنجزة فقد بلغت 1641 أ.د. توزعت أساس بين الاستثمارات المباشرة وتسديد أصل الدين على التوالي في حدود 39 % و 13,5 %.
وبلغت جملة النفقات المنجزة بعنوان متخلدات البلدية 99,492 أ.د وهي تتوزع بين متخلدات تجاه هياكل عمومية بنسبة 88 % ومتخلدات تجاه الخواص بنسبة 12 %.

4. **القدرات المالية**

أسفر النظر في تعبئة الموارد الذاتية للبلدية مقارنة بالتقديرات إلى الوقوف على محدودية في تحصيل الموارد حيث لم تتجاوز إنجازات موارد العنوان الأول نسبة 143 % من التقديرات المضبوطة بالميزانية ويذكر أن المؤشر الأدنى المعتمد من قبل صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية في تنفيذ الميزانية حدد بنسبة 95 %.

وتبلغ الديون المتبقية للخلاص والتي لم يحل أجلها بعد ما قيمته 1.401 أ.د مقابل بقايا للاستخلاص بقيمة 2.214 أ.د لتبلغ نسبة التغطية حوالي 158 % ورغم لم تتولّ البلدية الإيفاء بجميع التزاماتها تجاه صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية حيث بلغت جملة الديون المتخلدة بذمتها إلى موفى 31 ديسمبر 2015 ما قيمته حوالي 39 أ.د.

ولئن تمكنت البلدية من تحسين مؤشر استقلاليتها المالية ليبلغ سنة 2015 نسبة 60 % مقابل نسبة 54 % سنة 2014 فأنها تظل دون الحدّ الأدنى لمؤشر الاستقلالية المعتمد من قبل صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية الذي تم ضبطه في حدود 70 % ودون النسب التي تم تسجيلها على المستوى الوطني والتي بلغت 64 % و 65 % بعنوان سنتي 2014 و 2015

وبلغت كتلة الأجور سنة 2015 نسبة 55,5 % من مجموع نفقات العنوان الأول ويذكر أن الحدّ أقصى المعتمد في المجال من قبل صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية يبلغ نسبة 55 %.

تعبئة موارد البلدية وإنجاز نفقاتها

I- تعبئة موارد البلدية

1- **إعداد جداول التحصيل وسندات الاستخلاص**

لئن يتوفر لدى البلدية منظومة"التصرف في موارد الميزانية" (GRB) التي تمكن في إطار مندمج بين آمر القبض والصرف والمحاسب العمومي من التصرف في الشؤون المالية للبلدية من حيث تحصيل الموارد ومتابعتها والتصرف في الممتلكات إلا أن البلدية واصلت إعتماد تطبيقة "جباية محلية"لإعداد ومتابعة تحصيل المعاليم على العقارات المبنية والمعاليم على الأراضي غير المبنية.

وأفادت البلدية أن ضعف التدفق في مستوى الشبكة الرابطة بين البلدية والقباضة المالية حال دون إستغلال هذه المنظومة.

وأفرز النظر في هذه الجداول وجود نقائص تعلقت أساسا بعدم دقة البيانات المدرجة بجداول التحصيل والتأخير في تحيينها حيث تبيّن بخصوص جدول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية من خلال مقارنة المساحات المغطّاة المضمنة بالبطاقات الإحصائية المتوفرة لدى البلدية وبالبيانات المضمّنة بتطبيقة "جباية محلية" في شأن عيّنة تتكوّن من 68 عقارا مبنيّا (من جملة 2.901 عقارا) تسجيل اختلاف بخصوص المساحات المغطّاة في شأن 31 % من الحالات. كما إتضح عدم ادراج نسبة حوالي 20 % من العقارات التي شملتها العينة ضمن جدول تحصيل المعلوم على العقارات المبنيّة لسنة 2015. ويذكر أنه طبقا لمعطيات التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2014 أن عدد محلات السكنى بالمنطقة البلدية بلغ 3.065 مسكنا في حين أن جدول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية لم يتضمن سوى عدد 2.091 مسكنا.

وفيما يتعلق بإعداد جدول متابعة تحصيل المعلوم على المؤسسات الصناعية والتجارية والمهنية تبين عدم شمولية هذا الجدول حيث لم تتول البلدية إدراج ضمن هذه القائمة سوى 284 مؤسسة في حين أن السجل الوطني للمؤسسات سنة 2015 الصادر عن المعهد الوطني للإحصاء تضمن 1.240 مؤسسة ناشطة.

2- **التأخير في تثقيل جداول تحصيل المعاليم وسندات الإستخلاص**

لوحظ تأخير في تثقيل جداول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية وذلك خلافا لمقتضيات الفصل الأول من مجلة الجباية المحلية الذي ينصّ على ضرورة انجاز عملية التثقيل بتاريخ غرة جانفي من كلّ سنة حيث أنه رغم إعداد جداول التحصيل وإمضائها من قبل رئيس البلدية منذ تاريخ 18 ديسمبر 2014 إلا أنه لم يتم تثقيلها سوى بتاريخ 22 جانفي 2015 أي بتأخير بلغ 22 يوما.

كما تبيّن فيما يتعلق بتثقيل سندات إستخلاص مداخيل استلزام المرافق العمومية وأملاك البلدية تسجيل تأخير في تثقيل المبالغ المستوجب استخلاصها. فخلافا لمقتضيات التعليمات العامّة عدد 31 بتاريخ 9 مارس 2015 التي تنص على وجوب تثقيل معاليم اللزمات في أجل أقصاه 15 مارس 2015 إلا أنه لم يتم الإلتزام بهذا الأجل بخصوص بعض اللزمات المثقلة سنة 2015 لتبلغ في بعض الحالات مدة التأخير 9 أشهر.

3- **استخلاص المعاليم وإجراءات التتبّع**

لوحظ ضعف نسبة استخلاص المعاليم الموظّفة على العقارات بعنوان المعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي غير المبنية حيث لم تتجاوز على التوالي نسبة 9% و% 3 من جملة

المبالغ الواجب استخلاصها سنة 2015. ويذكر في هذا الصدد محدودية الإستخلاصات المنجزة خلال الفترة 2013-2015 حيث لم تتجاوز معدلات الاستخلاص بهذا العنوان تباعا نسبة 11% و 5 %. وتبعا لذلك تواصل ارتفاع حجم بقايا الاستخلاص لتبلغ ما قيمته 379 أ.د بخصوص المعلوم على العقارات المبنية و 927 أ.د بشأن المعلوم على الأراضي غير المبنية خلال سنة 2015.

وتعود أسباب هذه الوضعية أساسا إلى عدم اتخاذ القباضة المالية جميع الإجراءات المخولة قانونا لدفع نسق تحصيل الموارد في الإبان حيث خلافا لمقتضيات تعليمات العمل عدد 31 الصادرة عن وزارة المالية بتاريخ 9 مارس 2015 المتعلقة باستخلاص الموارد الراجعة للجماعات المحلية التي تنص على وجوب تغطية كافة الفصول المعنية بإصدار اعلامات بخصوص المعلوم على العقارات المبنية وعلى الأراضي غير المبنية قبل موفى شهر جوان 2015 .لوحظ أن حوالي 90 % من جملة الاعلامات بخصوص العقارات المبنية و 78 % في شأن الأراضي غير المبنية تمّ تبليغها إثر انقضاء الأجل الأقصى المذكور.

كما تبين عدم الالتزام باستيفاء جميع إجراءات الاستخلاص حيث أنه يتم سنويا إعادة توجيه إعلامات تخصّ نفس الفصول عوضا عن المرور إلى المرحلة الموالية من الإجراءات والمتمثلة في تبليغ مضمون من الدفتر والقيام بأعمال التنفيذ وهو ما يخالف مقتضيات المذكرة العامة عدد 2 المؤرخة في 7 جانفي 2009 وتعليمات عمل عدد 31 بتاريخ 9 مارس 2015.

وتبيّن من خلال عينة شملت 244 فصلا مثقلا لم يتم استخلاصه إلى موفى شهر أكتوبر 2016 أن 32 % من هذه الفصول تعود الى الفترة الممتدّة من سنة 1997 إلى 2008 ولم يتم في شأنها اتّخاذ أيّ اجراء قاطع للتقادم.

أما بخصوص استخلاص المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية فقد وفّر لفائدة البلدية سنة 2015 موارد في حدود 206 أ.د. تم تحصيلها استنادا إلى تصاريح تلقائية من قبل المطالب بالأداء وفي هذا الصدد تبيّن أن البلدية لا تتولى ضبط قيمة المعاليم المستخلصة بعنوان كل مؤسسة وإجراء المقارنات الضرورية باعتماد المعطيات المضمنة بجدول متابعة تحصيل المعلوم على المؤسسات لضمان تحصيل معاليم لا تقل عن الحدّ الأدنى المستوجب بهذا العنوان.

وفي نفس السياق تبين أن البلدية تواجه صعوبات تتعلق بإجراء المقارنات المطلوبة بخصوص الجزء الراجع لفائدتها من المعلوم على النزل نتيجة عدم تمكنها دائما من توفير الوثائق المتعلقة بالتصاريح الشهرية للمطالبين بالأداء والبيانات المتعلقة بنسب توزيع المعلوم على النزل بين مختلف الجماعات المحلية خاصة بالنسبة للوحدات السياحية المنتصبة بأكثر من منطقة بلدية. ويذكر أن هذا المعلوم مكن سنة 2015 من تحصيل مبلغ 746 أ.د.

وبخصوص استخلاص مداخيل الأملاك البلديّة بلغ مجموع مداخيل تسويغ العقارات الواجب إستخلاصها 702 أ.د لم يتم تحصيل سوى مبلغ 64 أ.د وهو ما لم يمثل سوى نسبة 9 % من مجموع التثقيلات. وتبعا لذلك تراكمت الديون المتخلّدة بذمّة الغير لفائدة البلدية بعنوان مداخيل الأملاك البلديّة حيث بلغت بقايا استخلاص مداخيل كراء العقارات المعدة لنشاط تجاري أو مهني في موفى سنة 2015 حوالي 638 أ.د

وبينت الأعمال الرقابية أن نسق إستخلاص هذه المداخيل خلال الفترة 2013 -2015 ظل محدودا حيث لم يتجاوز المعدل السنوي للاستخلاص حوالي 5,4 %. ويعزى ذلك أساسا إلى عدم إستيفاء إجراءات التنفيذ لتحصيل المستحقات حيث تم في بعض الحالات الاقتصار على إصدار بطاقات إلزام خلال سنتي 2010 و 2011 دون مواصلة أعمال تنفيذ.

4- **استغلال الإمكانات المتاحة وحماية الممتلكات**

1- معلوم إستغلال الملك العمومي البحري

تولت البلدية خلال الفترة 2012-2015 إبرام 27 إتفاقية مع خواص لإشغال الملك العمومي البحري بقيمة جملية سنوية في حدود 67 أ.د إلا أنها لم تبادر بالحصول على التراخيص الضرورية لتسلم الملك العمومي البحري وهو ما لم يتمكنها من استخلاص معاليم الإشغال لفائدتها.

2- مراجعة معينات كراء المحلات التجارية أو المهنية

يتوفر لدى البلدية 46 محلا تم تسويغها لفائدة الخواص لممارسة أنشطة تجارية أو مهنية أو صناعية بمقتضى عقود يعود تاريخ إبرام عدد 29 منها إلى السنوات 1985-2005 بمعينات كراء تراوحت بين 10.د و 106.د في الشهر الواحد مع الإشارة أن 83 % من هذه العقود (الراجعة للسنوات 1985-2005) لم تتجاوز معينات الكراء المتعلقة بها مبلغ 70.د. وفي هذا الإطار تبين أن البلدية لم تعمل على مراجعة معينات كراء هذه المحلات بما يتماشى والأسعار المعمول بها وتطور الوضع الإقتصادي.

3- حماية الممتلكات

اقتضى الفصل 279 من مجلة المحاسبة العمومية أن يتولى المحاسب مسك حسابية خاصة بمكاسب البلدية المنقولة منها وغير المنقولة وإذا ما تعذر عليه مسكها مباشرة يتولى مراقبتها وجمعها بحساباته. ويقوم في موفى كل سنة مالية بإجراء جرد عام لتلك المكاسب. إلا أنه تبيّن عدم إيلاء البلدية العناية اللازمة لهذا الجانب من الإجراءات حيث لم تتول رغم مراسلتها من قابض المالية منذ تاريخ 22 سبتمبر 2015 إعداد جرد المطلوب بخصوص ممتلكتها العقارية بما لم يمكّن المحاسب من ضبطها ومتابعتها طبقا للمقتضيات القانونية.

II- إنجاز النفقات

خلافا لمقتضيات الفصل 89 من مجلة المحاسبة العمومية تأدية البلدية لنفقات ترجع تواريخ الفواتير الخاصة بها لسنوات سابقة تم تحميلها على مختلف الفقرات والفقرات الفرعية المخصصة لهذا الصنف من النفقات بميزانية سنة 2015 عوضا عن تحميل النفقات المذكورة على الفقرة 80 من الفصل 02.201 المتعلقة بتسديد متخلدات عن السنوات السابقة. و من شأن هذا التصرف إخفاء جزء من المتخلدات عن السنة المالية السابقة وهو ما لا يوفر الشفافية المطلوبة عند إعداد الميزانية وتنفيذها.

وخلافا للتعليمات العامة عدد 186 المؤرخة في 2 أوت 1975 لا يتم في بعض الحالات إفراد المشتريات القابلة للجرد برقم تسجيل خاص بها حيث تم إسناد رقم تسجيل مشترك لمواد مختلفة.

كما تبين انه لا يتم التقيّد دائما بتضمين فواتير المزودين بمكتب الضبط بما يسمح بالتثبت من تواريخ ورودها ومن احترام الأولوية في الخلاص.

ومن جهة أخرى لوحظ أنه يتم إعداد أذون تزود محررة بصفة إجمالية تقتصر على ذكر الموضوع بصفة عامة دون تحديد الكميات والأسعار الفردية وهو ما يحول دون التأكد من تطابق ما تضمنته الفواتير مع ما تم طلبه من قبل البلدية.

أهم التوصيات

بالنظر الى أهمية الموارد المالية الممكن تحصيلها فإنّ البلدية مدعوّة الى إيلاء مزيد من العناية بخصوص تحصيل مواردها وإحكام إعداد جداول تحصيل المعاليم والعمل على التنسيق أكثر مع كلّ من القباضة المالية وأمانة المال الجهوية لتوفير المعطيات المطلوبة حول المدينين والتقليص في آجال عمليات التثقيل السنويّة لجداول تحصيل المعاليم وسندات الاستخلاص والعمل على تطهير بقايا إستخلاص المعاليم على العقارات المبينة والأراضي غير المبنية وإحكام مسك جدول متابعة تحصيل المعلوم على الموسسات ذات الصبغة الصناعية والتجارية وإجراء المقارنات الضرورية لتحصيل مداخيل لا تقل عن الحدّ الأدنى المستوجب.

ولدعم مردودية أكرية الأملاك البلدية يكون من الضروري اتخاذ الاجراءات اللازمة لحمل متسوّغي الأملاك البلدية على خلاص معينات الكراء في الآجال المنصوص عليها بعقود التسويغ والعمل على استخلاص الديون المتخلّدة بذمتهم فضلا عن اتخاذ الإجراءات الكفيلة بمراجعة معينات كراء العقارات بما يتماشى والأسعار المعمول بها وتطور الوضع الاقتصادي.

كما أنّ البلدية مدعوّة الى إيلاء العناية اللازمة لاستغلال الإمكانات المتاحة وذلك بالعمل على الحصول على التراخيص الضرورية بما يسهم في توفير موارد إضافية للميزانية.

الجمهورية التونسية
وزارة الشؤون المحلية والبيئة
ولاية سوسة
بلدية بوفيشة

عـــــــدد

من **رئيس النيابة الخصوصية لبلدية بوفيشة**
إلى

السيد : **رئيس الغرفة الجهوية لدائرة المحاسبات بسوسة**

الموضوع : حول الرقابة المالية على حسابات بلدية بوفيشة
المـــرجع : مكتوبكم عدد ص/64/12/2016 بتاريخ 2016/12/13

وبعد ، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والمتعلق بمهمة الرقابة المالية على البلديات في إطار برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية الذي توليتم بمقتضاه مراجعة الحساب المالي لبلدية بوفيشة ووثائق الإثباتات المرفقة بعنوان سنة 2015 ، وحيث أشرتم في تقريركم إلى بعض الملاحظات المتعلقة بالعديد من النقاط والتي ستتم الإجابة عليها على التوالي نقطة بنقطة .

أتشرف بإفادتكم بما يلي :

II- <u>النتائج العامة لتنفيذ الميزانية لسنة 2015</u> :

* لوحظ عدم تمكن البلدية من التحكم في مديونيتها نتيجة عدم مسايرة تطور الموارد لنسق نمو النفقات والمتأتي أساسا من تطور نفقات التأجير خلال سنوات 2013 و2014 و2015 حيث ارتفعت من 833.614,851 د سنة 2013 إلى 1.007.540,406 د سنة 2015 أي بزيادة تقدر بـ 173.925,555 (20,84%) نتيجة الزيادات غير المنتظرة في الأجور .

* أما عدم تطور مقابيض الموارد فهو بالأساس ناتج عن تراجع المداخيل المتأتية من المعلوم على النزل إلا أنه تم خلال سنة 2016 التوجه إلى متابعة هذا المعلوم بالضغط على أصحاب المؤسسات السياحية للحصول على الوثائق اللازمة من تصاريح شهرية للمعلوم على النزل وكيفية توزيعها بين مختلف الجماعات ومتابعتها لدى القباضات المالية بكامل أنحاء الجمهورية رغم التأكيد على ضرورة التصريح عن بعد (Télé déclaration) وهو ما أشرتم إليه بالنقطة المتعلقة بالمعلوم على النزل .

كما أننا قمنا بتحيين موارد أخرى جديدة كالمعلوم على الإشهار بإعداد قائمات وتثقيلها للاستخلاص دون التعويل المستمر على مداخيل المعلوم على النزل .

الجزء الثاني : <u>تحصيل الموارد البلدية</u> :

أ- <u>المعلوم على العقارات المبنية والأراضي غير المبنية</u> :

1- <u>اعداد ومسك جداول التحصيل</u> :

* اعتماد تطبيقة "جباية محلية" رغم أنه يتوفر لدى البلدية منظومة (GRB) ، فإننا نفيدكم أن المصالح البلدية قامت بجميع الإجراءات اللازمة لربط البلدية بالقباضة المالية بالمنظومة المذكورة بالتنسيق مع مصالح المركز الوطني للإعلامية إلا أن ضعف الشبكة الرابطة بين البلدية والقباضة حال دون تشغيل المنظومة إلى حد الآن .

* أما بخصوص وجود بعض العقارات المبنية غير مسجلة بتطبيقة الجباية المحلية فإن ذلك يعود إلى ما شهدته البلاد خلال السنوات القليلة الأخيرة من موجة البناء بدون ترخيص مسبق وقد قامت المصالح البلدية بتلافي ذلك وهي الآن تقوم بتسجيل كل هذه العقارات المبنية ضمن جداول التحصيل .

2- <u>تثقيل جداول تحصيل المعاليم</u> :

* بخصوص التأخير في تثقيل جداول التحصيل لدى القباضة المالية نعلمكم بأن مصلحة الجباية تعد الجداول وتختم من طرف رئيس النيابة الخصوصية خلال منتصف شهر ديسمبر من كل سنة وتقوم بإيداعها بالقباضة المالية قبل حلول السنة الموالية إلا أن قابض المالية يطلع ويمضي بتاريخ لاحق .

3- <u>استخلاص المعاليم وإجراءات التتبع</u> :

* بالنسبة إلى ضعف نسبة استخلاص المعاليم الموظفة على العقارات المبنية وغير المبنية ، فإننا نحرص على التنسيق بين البلدية والقباضة المالية من خلال إصدار إعلامات للمواطنين ثلاث مرات بالسنة إلا أن استجابة المواطن تبقى دون المأمول وللقباضة المالية الحق في اتخاذ جميع الإجراءات المخولة لها قانونا في التتبع ، وسوف نعمل على مزيد الحرص على تحسين أساليب استخلاص هذه المعاليم .

د- <u>مداخيل استلزام المرافق العمومية والأملاك البلدية</u> :

1- <u>تثقيل سندات الاستخلاص</u> :

* لزمة استخلاص معلوم الذبح : لقد تم الإعلان عن هذه اللزمة في الجريدة اليومية الصريح لثلاث مرات متتالية ولم يتقدم أحد للمشاركة في استلزام هذا المرفق غير أن أحد الأشخاص تقدم بمطلب كتابي في الغرض وتمت الموافقة على منحه هذه اللزمة بالاتفاق المباشر في محضر جلسة لجنة تسويغ لزمة معلوم الذبح بتاريخ 30 ديسمبر 2014 ، وتم إرسال الملف لمصادقة سلطة الإشراف في 23 جانفي 2015 . وحيث كانت الإجابة عدم الموافقة في 19 فيفري 2015 لضرورة مدهم بالوثائق اللازمة للمستلزم إضافة أنها مدتنا بكراس شروط وعقد أنموذج لاعتمادهما في الغرض وقد تم إعادة رقنهما مجددا وإمضائهما من المستلزم وصاحب اللزمة . وفعلا وقع التأخير وذلك لأن الإدارة بقيت تطالب المستلزم لمدها بالوثائق اللازمة ثم تم إرسال الملف مجددا في 29 جوان 2015 بعد انجاز المطلوب حيث حظي بالمصادقة في 14 جويلية 2015 وتم إرسال الملف للقباضة في 29 جويلية 2015 للتثقيل .

* لزمة المعاليم الموظفة على إيواء السيارات بالمأوى البلدي ياسمين الحمامات : لقد تم الإعلان عن تسويغ هذا المرفق العام للمرة الأولى عن طريق الإشهار بالصحيفة اليومية الصريح في 25 جوان 2014 وحيث لم يتقدم أحد للمشاركة في استلزام هذا المرفق وباقتراح من السيد قابض المالية تم الإعلان عنه للمرة الثانية بالظروف المغلقة هذا وقد تقدم ثلاثة مشاركين في المرة الثانية وفي ظل شغور خطة كاتب عام للبلدية وليس لنا في تلك الفترة مجلس بلدي ولا لجنة تبتيت إضافة إلى أن الإدارة في تلك الفترة واجهت عديد المشاكل الداخلية وإضرابات بعض العملة لذلك وقع هذا التأخير في إرسال الملف لسلطة الإشراف للمصادقة ونحيطكم علما أننا قمنا بإرسال ملحوظة تفسيرية إلى السيد والي سوسة لتبرير هذا التأخير غير المقصود .

* لزمة السوق الأسبوعية وسوق الدواب :

تم الإعلان عنها للمرة الأولى بالإشهار والمزاد العلني بالصحيفة اليومية الصريح في 24 اكتوبر 2014 وحيث لم يتقدم أحد للمشاركة وتم الإعلان عنها للمرة الثانية في 16 نوفمبر 2014 و تقدم ثلاثة مشاركين.وتم إرسال الملف للمصادقة في 24 ديسمبر 2014 وحيث لم تصادق سلطة الاشراف لضرورة الالتزام بمقتضيات الفصل 122 من القانون الأساسي للبلديات وترقيم صفحات كراسات الشروط وكتابة عنوانها في أخر الصفحة وتم إعادة إرسال الملف مجددا في11فيفري 2015 وتم إرجاعه دون مصادقة حيث أمدتنا سلطة الإشراف بكراس شروط وعقد أنموذج لرقنهم واعتمادهم في هذه اللزمة حسب خصوصية البلدية .

وبالتالي تم اعتماد كل هذه التوصيات وأخذها بعين الاعتبار وتم إرسال الملف مجددا للمصادقة في 11 مارس 2015 حيث صادقت الولاية في 26 جوان 2015 وتم إرساله للقباضة المالية للتسجيل في 6 جويلية 2015 .

2- <u>استخلاص مداخيل الأملاك البلدية</u> :

تراكم الديون المتخلدة بذمة الغير لفائدة البلدية بعنوان مداخيل الأملاك البلدية الاعتيادية يعود بالأساس خاصة بعد الثورة كثر تلدّد المتسوغين في دفع معينات الكراء بتعلة الظروف الاقتصادية التي تمر بها البلاد رغم أن الإدارة راسلتهم كتابيا في الغرض عديد المرات وقد أوكلت الى محامي البلدية البعض منها وفي معظمهم قاموا بجدولة هذه الديون على أقساط شهرية بالقباضة المالية .

هـ- <u>استغلال الإمكانات المتاحة وحماية الممتلكات</u> :

2- <u>مراجعة معينات كراء المحلات التجارية أو المهنية</u> :

* نفيدكم أن الإدارة البلدية لم تحرص على مراجعة معينات الكراء لمحلاتها وذلك لان معينات الكراء السنوية موظفة عليها زيادة سنوية تضاف على قاعدة أخر مبلغ مستحق ونحيطكم علما وانه بعد الثورة مرت البلدية بصعوبات كثيرة (شغور في خطة كاتب عام ، اعتصامات بعض العملة ، استقالة أعضاء النيابة الخصوصية) مما دفع بالبلدية إلى الاقتصار على حل كل هذه الإشكاليات وترك هذه المسائل إلى حين تركيز مجلس بلدي منتخب ، كما انه تم التنسيق مع مصالح أملاك الدولة والشؤون العقارية في تسويغ عدد 2 محلات تجارية كائنة على الطريق الوطنية رقم 1.

3- <u>حماية الممتلكات</u> :

* فيما يخص حماية الممتلكات المنقولة وغير المنقولة فقد قامت البلدية باقتناء عدد 2 دفاتر جرد مؤخرا لتغيير الدفاتر القديمة وتحيينها .

الجزء الثالث : <u>الرقابة على النفقات</u> :

ب- <u>الرقابة على وثائق الصرف</u> :

* فيما يتعلق بأذون التزود والذي لاحظتم فيه تحريرها بصفة إجمالية ويقتصر على ذكر الموضوع بصفة عامة دون تحديد الكميات والأسعار الفردية ، فإن الأمر كما هو معروف اختياري وليس إجباري بالمنظومة إضافة إلى أنه يتم إرفاق قائمة ممضاة من طرف آمر الصرف تحتوي على كل الفصول المطلوبة بأثمانها الفردية والجملية ، وسنعمل لاحقا على تجنب مثل هذه الإخلالات .

* أما بالنسبة لتضمين الفواتير بمكتب الضبط فإن أغلبيتها تودع مع المطلوب لدى العون المكلف بالمغازة لتسجيلها وهو ما يكون عادة بجزء منفصل عن الإدارة حيث تتواجد المغازة بالمستودع البلدي .

* وبالنسبة إلى إسناد رقم تسجيل مشترك لمواد مختلفة فإنه سيتم اعتماد رقم تسجيل لكل فصل من فصول الفواتير مستقبلا رغم أن هذه العملية تقتضي تكليف عدة أعوان لتسجيل المواد المطلوبة في حين أن هذه العملية بصيغتها الحالية يتولى ضبطها عون واحد مكلف بمراجعة الفواتير وصرفها لأصحابها .

بـهذا أفدناكم . والســـــــلام ./.

بوفيشة في :

رئيس النيابة الخصوصية